



مذكرة المفاهيم

ورشة العمل الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

11-10 يناير 2024، تونس، الجمهورية التونسية

السياق:

تمثل منظمة التجارة العالمية (WTO) الهيئة الرئيسية للتفاوض بشأن قواعد التجارة المتعددة الأطراف. والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (MC) هو الهيئة العليا المخولة باتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل المتعلقة بأي اتفاقية تجارية متعددة الأطراف. ويجتمع مرة كل عامين ويلتقي فيه جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية من دول واتحادات جمركية.

منذ عام 1996، عقد المؤتمر الوزاري 12 اجتماعا، كان آخرها في يونيو 2022 في جنيف. يتم عرض نتائج هذه الاجتماعات في شكل اعتماد اتفاقيات متعددة الأطراف¹، وقرارات وإعلانات وزارية.

سينعقد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية (CM13) في الفترة من 26 إلى 29 فبراير 2024 في المركز الوطني للمعارض في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة. تكمن خصوصية هذه الدورة في كونها ستترأسها دولة الإمارات العربية المتحدة، عضو منظمة التعاون الإسلامي، التي تطمح لإنجاح هذه الدورة.

عقب انتخابه رئيسا للمؤتمر الوزاري الثالث عشر خلال اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، أعلن معالي ثاني بن أحمد الزيودي، وزير الدولة للتجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أن بلاده ملتزمة تماما بالعمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سلسلة من القضايا المعقدة.

وتجدر الإشارة، أن المواضيع المطروحة ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة في العالم. وقد كانت موضوع المناقشات خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر الذي انعقد في يونيو 2022 والذي أسفر عن نتائج مهمة تُعرف باسم "حزمة جنيف".

يمكن تلخيص إنجازات المؤتمر الوزاري الثاني عشر وحالة المفاوضات الحالية، حسب الموضوع، على النحو التالي:

التجارة والصحة

سلطت المناقشات التي جرت خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر الضوء على الروابط بين التجارة والصحة. اعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية: (1) إعلان وزاري يعترف بأهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف كوسيلة لمكافحة كوفيد 19 والأوبئة المستقبلية المحتملة و(2) قرار وزاري يمنح الأعضاء الحق في إلغاء براءات الاختراع في ظروف معينة ويسمح بنوع من المرونة لتتبع إنتاج اللقاحات ضد فيروس كوفيد 19. والتزمت الدول الأعضاء أيضا باستكشاف الفرصة لتمديد القرار ليشمل إنتاج معدات ومواد التشخيص والعلاج ضد كوفيد-19.

¹ يتعلق الأمر باتفاقية تسهيل التجارة (TFA) التي تم اعتمادها خلال مؤتمر القمة التاسع في ديسمبر 2013 واتفاقية دعم مصائد الأسماك التي تم اعتمادها خلال مؤتمر القمة التاسع عشر المنعقد في يونيو 2022.

تشمل أنشطة منظمة التجارة العالمية برامج التعاون الفني التي تستهدف الصحة العامة والتجارة والملكية الفكرية. وتجري المناقشات الجارية على مستوى مجلس تريبس وتهدف إلى تنفيذ المزيد من المرونة في مجال الصحة العامة المنصوص عليها في اتفاق تريبس، مثل "نظام الترخيص الإلزامي الخاص" للبلدان ذات القدرة التصنيعية المحدودة أو غير الموجودة.

دعم مصايد الأسماك

يلزم الاتفاق بشأن دعم مصايد الأسماك، الذي تم اعتماده خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر، الدول الأعضاء بإلغاء أكبر قدر ممكن من إعانات دعم مصايد الأسماك الضارة التي تشكل مصدرا لاستنزاف الأرصد السمكية. وهي أول اتفاقية لمنظمة التجارة العالمية التي ترتبط مباشرة بحماية البيئة.

ولكي يتم تنفيذ الاتفاقية، يجب على ثلثي الأعضاء إيداع "وثائق القبول" الخاصة بهم لدى أمانة منظمة التجارة العالمية. تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الحالي، أودعت 13 دولة "وثائق قبولها"، بما في ذلك عضوان فقط ينتميان إلى منظمة التعاون الإسلامي (الإمارات العربية المتحدة ونيجيريا).

علاوة على ذلك، تجري المناقشات حاليا لإيجاد أرضية مشتركة بشأن القضايا المتعلقة، بما في ذلك بعض الأحكام الإضافية التي من شأنها أن تزيد من تحسين ضوابط الاتفاقية.

الأمن الغذائي

تعترف اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة صراحة بالحاجة إلى أخذ الأمن الغذائي بعين الاعتبار. توج المؤتمر الوزاري الثاني عشر باعتماد: (1) إعلان وزاري يؤكد الدور الأساسي للتجارة في تحسين الأمن الغذائي العالمي وإلزام الأعضاء بتحسين أداء الأسواق العالمية للأغذية والزراعة و(2) قرار بإعفاء الأغذية التي يتم اقتناؤها في إطار برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية من أي حظر أو تقييد للتصدير.

تماشيا مع الولاية المحددة في الإعلان الوزاري بشأن الاستجابة الطارئة لانعدام الأمن الغذائي الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني عشر، تم انشاء فريق عمل جديدة معني بالأمن الغذائي تابع لمنظمة التجارة العالمية بهدف استعراض برنامج العمل الجديد الرامي إلى الاستجابة لشواغل الأمن الغذائي للدول الأقل نموا والدول النامية المستوردة الصافية للأغذية.

التجارة الإلكترونية

اعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية إعلانا بشأن التجارة الإلكترونية العالمية في المؤتمر الوزاري الثاني في مايو 1998، والذي يسلط الضوء على المكانة المتزايدة للتجارة الإلكترونية في النظام التجاري العالمي. وحث الإعلان المذكور المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على إنشاء برنامج عمل شامل يهدف إلى دراسة جميع القضايا المتعلقة بالتجارة الناشئة عن التجارة الإلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، اتفق الوزراء على الحفاظ على ممارسة عدم فرض رسوم جمركية على عمليات الإرسال الإلكترونية. تُعرف هذه الممارسة باسم "الوقف الاختياري للإرسال الإلكتروني". وخلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر، قرر أعضاء منظمة التجارة العالمية الإبقاء على الوقف المذكور مع تكثيف المناقشات حول هذه القضية. سيظل الوقف ساري المفعول حتى فبراير 2024، تاريخ انعقاد المؤتمر الوزاري 13.

في إطار المفاوضات الجارية، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا التالية: حماية المستهلك على الإنترنت؛ التوقيع الإلكتروني والتوثيق؛ الرسائل الإلكترونية التجارية غير المرغوب فيها (البريد العشوائي)؛ البيانات العامة المفتوحة؛ العقود الإلكترونية؛ الشفافية؛ والتجارة اللاورقية. والجوانب التي توجد قيد المناقشة هي: الوصول المفتوح إلى الإنترنت، وشفرة المصدر، والرسوم الجمركية، وأطر المعاملات الإلكترونية، والفواتير الإلكترونية، والأمن السيبراني.

إصلاح منظمة التجارة العالمية

خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر، وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إجراء مراجعة شاملة لوظائف منظمة التجارة العالمية لتحسين فعاليتها في مواجهة التحديات التي تواجه النظام

التجاري المتعدد الأطراف. والهدف من ذلك هو تقديم مقترحات الإصلاح الممكنة إلى المؤتمر الوزاري الثالث عشر.

اتفق الوزراء أيضا على إجراء محادثات بشأن المخاوف المتعلقة بنظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، بهدف تفعيله في عام 2024.

مواضيع أخرى

مكنت القضايا الأخرى التي تمت مناقشتها في المؤتمر الوزاري الثاني عشر من اعتماد ما يلي:

✓ يُلزم إعلان الصحة والصحة النباتية (SPS) أعضاء منظمة التجارة العالمية بتحديث اتفاقية SPS، التي تنظم معايير المنتجات الغذائية والحيوانية والنباتية. وفي نوفمبر 2022، اتفق الأعضاء على إجراءات القيام بهذا العمل.

✓ يؤكد القرار من جديد رغبة الدول الأعضاء في معالجة التحديات الخاصة التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة.

✓ قرار التمديد إلى غاية انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر، وهو وقف اختياري لما يسمى بشكاوى "عدم الانتهاك" من اتفاقية تريبس، والذي يتعامل مع المواقف التي يمكن فيها لعضو في منظمة التجارة العالمية التأكيد على أنه محروم من مزايا الملكية الفكرية المتوقعة، حتى في حال لم يتم انتهاك أي اتفاق.

ستحاول الدول الأعضاء مواصلة المناقشات حول هذه المواضيع، في إطار المؤتمر الوزاري الثالث عشر. كما سيتناولون بحث مواضيع أخرى مثل المبادرات الجديدة لتكثيف أشغال منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة والبيئة، بما في ذلك الحوار حول المواد البلاستيكية وإصلاح دعم الوقود الأحفوري.

أمام تعقيد المواضيع المقرر مناقشتها خلال المؤتمر الوزاري الثالث عشر CM13، يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية، تنظيم ورشة عمل تحضيرية لهذا المؤتمر تحت رعاية وزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية.

الأهداف:

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الورشة في تمكين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التحضير بشكل أفضل للمشاركة في المؤتمر الوزاري الثالث عشر.

الأهداف المحددة لهذه الورشة هي:

✓ طلب الحصول على أحدث المعلومات حول التقدم المحرز في المناقشات بشأن التجارة والصحة، ودعم مصائد الأسماك، والأمن الغذائي، والتجارة الإلكترونية وإصلاح منظمة التجارة العالمية؛

✓ تبادل التجارب والخبرات للتشاور وتعزيز التقارب في مواقف دول منظمة التعاون الإسلامي.

المنهجية:

✓ ستقام الورشة حضوريا لمدة يومين (10-11 يناير 2024)،

✓ ستعقد الجلسات على شكل عروض يقدمها خبراء متخصصون في منظمة التجارة العالمية والأنكتاد ومركز التجارة الدولي وجامعة الدول العربية، تليها جلسات أسئلة وأجوبة.

✓ ومن المقرر أيضا عقد جلسة لتبادل الخبرات، يشرف عليها مفاوضون من بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

النتائج المتوقعة:

✓ فهم أفضل للفرص والتحديات التي تنطوي عليها المناقشات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية؛

✓ تحسين تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء؛

✓ تسهيل مشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر الوزاري الثالث عشر.

المشاركون:

- ✓ سوف تستهدف ورشة العمل المشاركين من دول منظمة التعاون الإسلامي من المؤسسات الآتية:
- ✓ الوزارات المكلفة بالتجارة؛
- ✓ أعضاء لجان المفاوضات التجارية الوطنية؛
- ✓ ممثلو منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولي وجامعة الدول العربية؛

لغات العمل:

ستعقد ورشة العمل باللغات الرسمية الثلاث لمنظمة التعاون الإسلامي (الإنجليزية والعربية والفرنسية)، من خلال الترجمة الفورية.

التاريخ والمدة والشكل:

- ✓ ستقام الورشة بشكل حضوري يومي 10 و 11 يناير 2024؛
- ✓ يرجى من المشاركين تأكيد الحضور داخل أجل أقصاه 25 ديسمبر 2023.

المنظمون:

❖ وزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية

للاتصال: السيد جمال العفة

البريد الإلكتروني: elifa_med@yahoo.fr

❖ المركز الإسلامي لتنمية التجارة

للاتصال: السيد إسماعيل تاقي

البريد الإلكتروني: i.taqui@icdt-oic.org

❖ إدارة التعاون وتنمية القدرات بالبنك الإسلامي للتنمية

للاتصال: السيد نزار دياب

البريد الإلكتروني: ndiab@isdb.org

الجوانب اللوجستية:

- ✓ تم تحديد عدد المشاركين في مشارك واحد عن كل دولة.
- ✓ سيتكاف المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية بتغطية تكاليف تذكرة السفر والإقامة لممثل واحد (1) من كل دولة عضو لمدة 4 أيام.
- ✓ تشمل تكاليف التنقل تذكرة السفر على متن الدرجة الاقتصادية ذهابا وإيابا.
- ✓ تبلغ تكاليف الإقامة بدلا يوميا قدره 50 دولار في اليوم لتغطية تكاليف مأدبة العشاء.
- ✓ سيتم توفير النقل الداخلي (المطار – الفندق) ومصاريف قاعة الاجتماعات وفترات الاستراحة من قبل وزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية.
- ✓ سيتكاف الجانب التونسي باختيار الفنادق في تونس العاصمة.
- ✓ ستكون أمانة منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولي مسؤولين عن المحتوى العلمي لورشة العمل (تعيين الخبراء الذين سيشرفون على إدارة الورشة).
- ✓ ستقدم بعض البلدان عروضاً حول التقدم المحرز في تحضيراتها للمؤتمر الوزاري الثالث عشر
- ✓ سيقوم المنظمون بدعوة بعض أمانات التجمعات الاقتصادية للدول الأعضاء
- ✓ يتعين على المشاركين الحصول على التأشيرة من سفارة الجمهورية التونسية في بلدانهم.